ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع..

ماذا عن تداعيات كوفيد 19 فى الدول الهشة ؟

دراسة حالة

(لبنان – أفغانستان- الكونغو الديمقراطية- أوكرانيا)

على هامش منتدي السياسات رفيع المستوي

4 التعليم الجيد

يوليو 2022

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development and Human Rights

مقدمة:

تستمر الهجمات بلا هوادة في جميع أنحاء العالم، إذ تنتهك الأطراف المتحاربة إحدى أهم القواعد الأساسية للحروب، وباتت الطبيعة الممتدة زمنيًا للنزاعات الحالية تؤثر على مستقبل أجيال بأسرها من الأطفال. ومن دون إمكانية الحصول على التعليم، سينشأ جيل من الأطفال الذين يعيشون في أوضاع النزاعات دون أن يكتسبوا المهارات التي يحتاجونها ليساهموا في بلدانهم واقتصاداتها، مما يفاقم الأوضاع الفظيعة أصلاً التي يعاني منها ملايين الأطفال وأسرهم، وهو ما يتعارض مع غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

وعلى هامش المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠٢٢، والذي ينعقد في شهر يوليو الجاري في مدينة نيويورك بالأمم المتحدة، تحت موضوع "إعادة البناء بشكل أفضل من فيروس كورونا (COVID-19) مع تعزيز التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".
وعلى هامش مشاركة مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في منتدى السياسات رفيع المستوي، أصدرت تلك الدراسة والتي تحمل عنوان " ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع.. ماذا عن تداعيات كوفيد ١٩ في دول النزاع؟" بالتركيز على تأثير كوفيد-١٩ على مدى تحقيق الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد في الدول محل النزاع والأزمات، حيث يتأثر قطاع التعليم بشكل كبير من الأوضاع المتوترة في بلدان النزاع سلبيًا، وما يزيد الوضع سوءً هو انتشار فيروس كورونا.

واتخذت الدراسة أربع دول كدراسات حالة ممن يعانون الأزمات السياسية والحروب وهم الكونغو الديمقراطية وأفغانستان ولبنان وأخيرًا أوكرانيا، ولكل دولة من هذه الدول أسباب مختلفة لنشوب الحروب بها، إلا أن المشترك بين هذه الدول هو انعدام الاستقرار وتأثر قطاع التعليم بشكل سلبي وتراجع مؤشرات تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة.

أولاً: واقع تحقيق الهدف ٤ في دول النزاع.. لماذا تحديدًا؟

أ. المنهجية المتبعة في الرصد:

يجدر الإشارة إلى أن المنهجية المتبعة في كتابة هذا التقرير تعتمد على الرصد المباشر لما نشرته الدراسات المنشورة وأيضًا إلى التقارير الطوعية الوطنية التي قدمتها الدول محل الاهتمام في آلية الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى السياسي رفيع المستوى بالإضافة إلى البيانات المنشورة عن البنك الدولي واليونسيف واليونسيكو وغيرها من الجهات المعتمدة التي تم الاعتماد عليها في جمع البيانات.

ب. دول النزاع محل الاهتمام:

وعن دول النزاع المذكورة في التقرير وهم: الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وأوكرانيا ولُبنان، حيث تم التركيز على أكثر الدول اشتعالًا في الوقت الحالي في كل إقليم من الأقاليم الآتية: أفريقيا وأسيا وأوروبا وأخيرًا المنطقة العربية، وباعتبار الأزمات في تلك الدول تتفاقم في الوقت الحالي يوميًا بعد اليوم، لذلك تم تسليط الضوء عليهم وتقييم تأثير كوفيد-١٩ والنزاع على تحقيق الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد.

ت. الهدف الرابع التعليم الجيد.. لماذا نسلط الضوء على هذا الهدف؟

ركزت الدراسة على الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين، أولهما: باعتبار الهدف الرابع هو أحد الأهداف التي ترتكز عليها عملية الاستعراض في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠٢٢، وثانيهما: هو أهمية التعليم، حيث وكما سبق الذكر تنشأ أجيال من الأطفال الذين يعيشون في أوضاع النزاعات دون أن يكتسبوا المهارات التي يحتاجونها ليساهموا في بلدانهم واقتصاداتها، وباعتبارهم آمال الأمم في تغير الأوضاع الحالية وتحسين مستقبلهم.

ثانياً: خلفية عن الوضع السياسي والاقتصادي في دول النزاع

تستعرض الدراسة من خلال هذا الجزء خليفة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية في دول النزاع محل الاهتمام وذلك على النحو الاتي:

أ. جمهورية الكونغو الديمقراطية:

ظلت الكونغو الديمقراطية لسنوات طويلة تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني، وحتى يومنا هذا، تواجه الدولة تحديات عديدة على رأسها تداعيات الحرب الأهلية التي تعرقل الاستقرار الداخل. وتختلف الحرب الداخلية في الكونغو الديمقراطية عن غيرها من الدول الأفريقية في أن النزاع في الكونغو له خصائص مختلفة، حيث شارك فيها العديد من الدول الأفريقية، فهناك ما لا يقل عن أربعة دول مجاورة تدخلت في الحرب الأهلية الكونغولية، حيث تدخلت رواند وأوغندا لصالح جماعات المعارضة، في حين أن كلا من أنجولا وزيمبابوي تدخلا لصالح الحكومة، كما أن العديد من الدول الأفريقية الأخرى قد شاركت في هذه الحرب الأهلية بشكل ما.

وبالتالي فإن بداية الحرب الأهلية في الكونغو كان عائدا إلى انهيار التحالف السياسي العسكري الذي كان وراء نجاح لوران كابيلا في الإطاحة بنظام موبوتو في مايو ١٩٩٧، بسبب العديد من الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية. وبعد وصول كابيلا للحكم، وبالنسبة للمستوى الإقليمي فقد تبنت حكومتا رواندا وأوغندا مواقف ضد نظام لوران كابيلا في

الكونغو بسبب عدم قدرته على وقف عمليات العنف التي يشنها اللاجئون الروانديين من الهوتو المقيمون في شرق الكونغو، وكان هذا بداية توتر واضح على المستوى الإقليمي.

أيضًا وبناء على عدم استجابة موبوتو لمطالب الولايات المتحدة بإجراء تحول ديموقراطي امتنعت أيضا عن دعم نظام كابيلا، وعليه **بدأت الحرب الأهلية في الكونغو الديموقراطية في أغسطس ١٩٩٨** عقب تغييرات واسعة في صفوف القوات المسلحة على يد كابيلا، لإبعاد العناصر الموالية لرواندا.

ولكن في الفترات اللاحقة لهذه السنة شهد الصراع في الكونغو الديموقراطية قدر من الاستقرار النسبي بين الأطراف المتصارعة ثم انفجر الصراع مرة أخرى في منتصف يناير ٢٠٠١ وكانت النقطة الفاصلة في الصراع هذه المرة هي مقتل الرئيس لوران كابيلا في عملية اغتيال تضاربت الأقوال بشأنها، وبعدها وتولى جوزيف كابيلا -ابنه- رئاسة البلاد في ٢٦ يناير ٢٠٠١.[١]

وعقدت جمهورية الكونغو الديمقراطية أول انتخابات متعددة الأحزاب في ٢٠٠٦ بعد تاريخ من الصراع، وتمت هذه الخطوة انطلاقا من تسوية سياسية شاملة، وحدوث هذه العملية الانتخابية باعتبارها أساس الديموقراطية، هذه الانتخابات ساعدت في إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأن معظم القوات العسكرية المتنازعة قد انسحبت والقت السلاح.[٢]

كما أجرت جمهورية الكونغو الديمقراطية انتخابات رئاسية وبرلمانية في ٢٨ نوفمبر ٢٠١١، وأشارت آخر النتائج بعد فرز حوالي ٩٠ في المئة من الأصوات إلى تقدم الرئيس المنتهية ولايته جوزيف كابيلا بحصوله على ٤٩ في المئة من الأصوات على أقرب منافسيه زعيم المعارضة اتيان تشيسيكيدي الذي حصل على ٣٣ في المئة من الأصوات. وتم تأجيل انتخابات ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٨، وبعد إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٨ تم الإعلان عن تولي فيليكس تشيسكيدي الحكم في ١٨ يناير ٢٠١٩.[٣]

وعلى الرغم من الاستقرار الظاهرة الحالي في البلاد، إلا أنه لا يمكن الإغفال عن تداعيات الأزمة السياسية التي عصفت بدولة الكونغو الديمقراطية وشعبها، والتي عرقلت توفير حياة كريمة ولائقة لمواطنيها بسبب عدم الاستقرار السياسي.

وعن الوضع الاقتصادي؛ فقد واجه اقتصاد جمهورية الكونغو الديموقراطية مرحلة من التعافي البطيء، بعد عقود من التدهور بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية. فبعد توقيع اتفاقيات السلام، وتنصيب حكومة انتقالية عام ٢٠٠٣، بدأت الأوضاع الاقتصادية في التحسن ببطء، عندما أعادت الحكومة علاقاتها مع المؤسسات المالية

---

[١] المركز الديمقراطي العربي، النظام السياسي في الكونغو الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٦، https://democraticac.de/?p=58021

[2] Ajol, ***Democracy and elections in Africa in the Democratic Republic of Congo: Lessons for Africa***, https://bit.ly/3aL7oxI

[3] Kavanagh, Michael J. "***Congo Electoral Commission Says Presidential Elections to Be Held***", Bloomberg, https://bloom.bg/3Pf94yz

الدولية والمانحين الدوليين، كان التقدم بطيئاً، حتى يصل إلى المناطق الداخلية من البلاد، على الرغم من أن تغييرات واضحة كانت ترى في العاصمة كينشاسا، ولوبومباشي، وعاد النشاط إلى قطاع التعدين، الذي يستحوذ على النسبة الأكبر من عائدات التصدير، والذي عزز من الوضع المالي لكينشاسا ونمو إجمالي الناتج المحلي، في السنوات الأخيرة.

أدى الركود الاقتصادي العالمي عام ٢٠٠٩، إلى خفض النمو الاقتصادي إلى أقل من نصف المستوى؛ إلا أنه عاود النمو قرابة ٧٪ سنوياً خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وقد وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية مع صندوق النقد الدولي على برنامج "تسهيل النمو والحد من الفقر"، وعليه تلقت مبلغ ١٢ بليون دولار أمريكي، لتخفيف أعباء ديونها، وانخفض سعر النحاس - الصادرات الأولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية - في عام ٢٠١٥ وظل عند مستويات قياسية بعدها، ووصل معدل التضخم إلى ٥٠٪ تقريبًا في منتصف عام ٢٠١٧ - وهو أعلى مستوى له منذ أوائل عام ٢٠٠٠، ولكن لا يزال الفقر منتشراً على نطاق واسع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولم تحقق البلاد أي من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وتعد جمهورية الكونغو الديمقراطية إحدى أفقر دول العالم رغم مواردها الطبيعية الهائلة. ولا يزال شرق البلاد يعاني من حروب الكونغو التي أودت بحياة ستة ملايين شخص منذ منتصف التسعينيات وحتى أوائل العقد الأول من القرن الحالي. لم تشهد البلاد أي استثمارات كبيرة منذ ستينيات القرن الماضي لتحسين البنية التحتية الضعيفة، ولا يتمتع سكان البلاد إلا بالقليل من الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية.

ب. أفغانستان:

تعد أفغانستان من أفقر دول العالم وأكثرها هشاشة وعدم استقرار، حيث تركت سنوات عديدة من الحرب وعدم الاستقرار السياسي البلاد في حالة خراب وتعتمد على المساعدات الخارجية بشكل كبير. وبشكل رئيس المصدر الرئيسي للدخل في البلاد هو الزراعة، وخلال سنواتها الجيدة، تنتج أفغانستان ما يكفي من المواد الغذائية والمنتجات الغذائية لتوفيرها للناس، وكذلك لخلق فائض للتصدير.

إلا أن اقتصاد أفغانستان أصبح يعاني من صدمة عارمة منذ استيلاء طالبان، وتدفع الأزمة الحالية بقطع مساعدات التنمية، والعقوبات الدولية القائمة وتجميد احتياطيات النقد الأجنبي الأفغانية. وقد أدى ذلك إلى الانهيار الأولي للقطاع الخاص والنظام المصرفي والاقتصاد الحضري على وجه الخصوص - مما عجل باحتياجات إنسانية هائلة. يسلط الوضع الرهيب الضوء على الحاجة الماسة لاتخاذ إجراءات فورية من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي للمساعدة في منع الانهيار الاقتصادي الكامل والتخفيف من التأثير على ملايين الأفغان.

كما يهدد عزلة الاقتصاد الأفغاني في أعقاب الأزمة السياسية في أغسطس ٢٠٢١ بمحو مكاسب التنمية التي تحققت على مدى العقدين الماضيين، مما يؤدي إلى الفقر المدقع والتشريد والهشاشة والتطرف الذي يهدد أفغانستان والمنطقة والعالم.

أما بالنسبة للوضع السياسي في أفغانستان، فتهيمن حركة طالبان الإسلامية على السياسة في أفغانستان، ولها السلطة الوحيدة لإجراء التعيينات الحكومية. بعد استيلائهم على أفغانستان، أعلنت حركة طالبان حكومة انتقالية في ٧ سبتمبر ٢٠٢١ تتكون بالكامل من شخصيات طالبان الراسخة من فترة التمرد.[٤]

ت. أوكرانيا:

تعيش أوكرانيا أزمات سياسية واقتصادية على خلفية الصراعات الداخلية والخارجية المتعلقة بالنظام وتحالفاته الدولية. من بينها الخلاف مع روسيا حول شبه جزيرة القرم والمناطق الشرقية من البلاد، والتي يغلب عليها الطابع الروسي. وأوكرانيا مقسمة سياسيًا بين شرق يتحدث اللغة الروسية في الغالب وغرب يتحدث الأوكرانية. أوكرانيا هي ثاني أكبر دولة أوروبية من حيث المساحة بعد روسيا، ويلعب موقعها الجغرافي دورًا رئيسيًا في عبور إمدادات الغاز الروسي إلى دول أوروبا الغربية. تقع حدود أوكرانيا من الشمال الشرقي لروسيا ومن دول الاتحاد الأوروبي الغربية والمجر وبولندا وسلوفاكيا، مما يجعلها حلقة وصل ونقطة جذب بين اتجاهين سياسيين مختلفين.

بعد سنوات من التوتر السياسي والاقتصادي، بدأ الاقتصاد الأوكراني في الاستقرار، لكن اندلاع COVID-19 دفعه إلى الركود في عام ٢٠٢٠ (-٤٪). وانتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣.٥٪ في عام ٢٠٢١، مدعومًا بإحياء الطلب الخارجي والمحلي، فضلاً عن التحفيز المالي والنقدي. وعلى الرغم من الموجات الجديدة من إصابات Covid-19، كان من المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي بشكل هامشي في عام ٢٠٢٢ (٣.٦٪) قبل أن يتباطأ بشكل طفيف في عام ٢٠٢٣ (٣.٤٪)، لكن غزو روسيا لأوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ أدى إلى تعتيم التوقعات.

دعت الحكومة المواطنين الأوكرانيين إلى المقاومة لكن عزم روسيا يشير إلى مزيد من التصعيد، وأدى التدمير الهائل للبنية التحتية، وتعطيل الزراعة والصناعة والتجارة، والتدفقات الكبيرة لرأس المال إلى الخارج إلى حدوث انكماش حاد في النمو الاقتصادي في عام ٢٠٢٢. علاوة على ذلك، ينكمش اقتصاد المنطقة بنسبة ٤.١٪ هذا العام مقارنة بتوقعات ما قبل الحرب التي كانت ستنمو بنسبة ٣٪، حيث أدت الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الحرب إلى تفاقم الآثار المستمرة لوباء فيروس كورونا. سيكون هذا الانكماش هو الثاني خلال عامين، وسيكون أكبر بمرتين من الانكماش الناجم عن الوباء في عام ٢٠٢٢.[٥]

---

[٤] BCC ، أفغانستان تحت حكم طالبان: من المستفيد ومن المتضرر؟، ٣ سبتمبر ٢٠٢١، https://bbc.in/3O8v9NL

[٥] أخبار الأمم المتحدة، تقرير أممي جديد يسلط الضوء على تراجع النمو الاقتصادي العالمي بسبب تداعيات الحرب الأوكرانية، https://bit.ly/3zcHpJ3

حتى فبراير ٢٠٢٠، كان الاقتصاد الأوكراني لا يزال في حالة اقتصادية كلية قوية بفضل التنفيذ الناجح لبرنامج الإصلاح، مع انخفاض الدين العام، وتراجع التضخم وتوقعات النمو الإيجابية، لكن تفشي الوباء والتعديل الحكومي أدى إلى تعتيم التوقعات. في يونيو ٢٠٢٠، وافق صندوق النقد الدولي على حزمة دعم بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي لمساعدة أوكرانيا على مواجهة تحديات جائحة COVID-19.

ركزت السياسات في ظل الترتيب الجديد على أربع أولويات: تخفيف الأثر الاقتصادي للأزمة، ضمان استمرار استقلالية البنك المركزي وسعر صرف مرن؛ حماية الاستقرار المالي مع استرداد التكاليف من قرارات البنك؛ والمضي قدما في تدابير الحوكمة الرئيسية ومكافحة الفساد للحفاظ على المكاسب الأخيرة وتعميقها.

كان معدل البطالة في أوكرانيا ينخفض حتى عام ٢٠١٩ لكن نظرًا للتأثير الاقتصادي السلبي لوباء COVID-19، تشير التقديرات إلى أنه ارتفع إلى ٩.٧٪ في عام ٢٠٢١ وكان من المتوقع أن يظل مرتفعًا في عام ٢٠٢٢ (٨.٧٪) و٢٠٢٣ (٨.٢٪). قبل بدء الحرب كانت لا تزال التكلفة البشرية للحرب مع روسيا غير معروفة، لكن حتى الآن، قُتل مئات المدنيين، وفر مئات الآلاف من اللاجئين من البلاد، وتسبب انقطاع سلاسل الإمداد في نقص الغذاء.

يلعب القطاع الزراعي دورًا رئيسيًا في الاقتصاد الأوكراني. في عام ٢٠٢٠، ساهمت بنسبة ٩.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ووظفت ١٤٪ من السكان العاملين (البنك الدولي). المحاصيل الرئيسية هي الحبوب، والسكر، واللحوم، والحليب. أوكرانيا هي خامس أكبر مصدر للحبوب في العالم. قام الاتحاد الأوروبي بتخفيض رسومه الجمركية على المناطق الزراعية في أوكرانيا، مما قد يكون نعمة لهذا القطاع. البلاد غنية بالموارد المعدنية، وخاصة الحديد والمغنيسيوم، وكذلك موارد الطاقة (الفحم والغاز).[٦]

ث. لبنان:

يعيش لبنان أزمة سياسية واقتصادية خانقة تتفاقم يوماً بعد يوم، بسبب عدم القدرة على تشكيل حكومة على مدى أشهر متواصلة، وهو ما يجعل اللبنانيين يعيشون حالة من القلق على مستقبل هذا البلد. فعملياً يعيش لبنان حالة من عدم اليقين بعد اضمحلال الأمل في الخروج من مأزق الاستعصاء السياسي الذي يعصف بالبلاد .

وكل ذلك بسبب الخلافات بين فئاته المنقسمة على نفسها بسبب المحاصصة الوزارية التي أصبحت شغلها الشاغل، بدلاً من إدارة الوطن بما يخدم الصالح العام. والأخطر أن اللبنانيين يعيشون بالفعل، أزمة معيشية لم يشهدها المواطن اللبناني من قبل حتى في ظل الحرب الأهلية المؤسفة التي جرت في هذا البلد على امتداد ١٥ عاماً.

[٦] الجزيرة، فورين بوليسي: اقتصاد أوكرانيا يسير نحو الهاوية، ١١ مايو ٢٠٢٢، https://bit.ly/3AUfVJ9

هذه الأزمة التي تعصف بلبنان تؤثر بالضرورة على استقرار الدولة التي ما تزال رهينة لعقلية المحاصصة الطائفية وتبعاتها التي تجعل الاتفاق على المصلحة الوطنية بين الفرقاء، خاضعاً لحسابات الربح والخسارة؛ إنْ في النفوذ أو المكتسبات[7].

كما يعاني لبنان من أزمة اقتصادية بدأت في عام ٢٠١٩ عندما انهار النظام المالي تحت وطأة الديون السيادية والطرق غير المستدامة التي كانت تمول بها بينما لم يخرج السياسيون بعد بخطة إنقاذ. حيث تراجع الناتج الإجمالي المحلي إلى ما يقدر بنحو ٢٠,٥ مليار دولار في ٢٠٢١ من نحو ٥٥ مليار دولار في ٢٠١٨، وهو نوع من الانكماش الذي عادة ما يصاحب الحروب على حد وصف البنك الدولي الذي صنف هذا الانهيار المالي بأنه من الأسوأ في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وفي وقت سابق؛ فقدت الليرة اللبنانية أكثر من ٩٠ في المئة من قيمتها، مما رفع تكلفة كل شيء في الدولة المعتمدة اعتماداً قويّاً على الواردات وقوض القوة الشرائية للعملة. وراتب الجندي الشهري الذي كان يعادل في يوم من الأيام ٩٠٠ دولار يساوي الآن ٥٠ دولاراً. كما أنّ معدلات الفقر تزايدت بشكل كبير بين السكان البالغ عددهم ٦,٥ مليون نسمة إذ يصنف ٨٠ في المئة منهم كفقراء. والموقف يتفاقم، إضافة إلى أن أكثر من نصف الأسر لديها على الأقل طفل واحد لا يحصل على إحدى وجبات اليوم.

تكبّد النظام المالي اللبناني خسائر فادحة، بما يشمل نحو ٤٤ مليار دولار في المصرف المركزي تتعلق بإخفاق الجهود الرامية لدعم العملة وذلك وفقاً لبيانات حكومية في ٢٠٢٠. وهذا المعدل هو بالتقريب مثلي حجم الناتج الاقتصادي. والخسائر الإجمالية التي تشمل تقليص القيمة الإسمية المتوقع للدين السيادي تفوق ذلك أيضاً.

يواجه لبنان المعتمد على استيراد الوقود أزمة أيضاً في الطاقة. وحتى قبل الأزمة، كانت إمدادات الوقود التي تستخدم في محطات الكهرباء تشهد نقصاً حتى في العاصمة. وحاليّاً، تعتبر الأسر نفسها محظوظة إنّ حظيت بأكثر من ساعة أو نحو ذلك من التيار الكهربائي يوميّاً. كما ارتفعت أسعار الوقود ارتفاعاً حادّاً. وركوب سيارة أجرة مشتركة، وهي وسيلة نقل منتشرة هناك، كان يتكلف ألفي ليرة قبل الأزمة أما الآن فيتكلف في الرحلة نحو ٣٠ ألف ليرة.

ويهاجر اللبنانيون في موجة خروج جماعي هي الأكبر منذ الحرب الأهلية التي دارت بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠. ولقناعتهم أنّ مدخراتهم تبخّرت، فلا ينتوي الكثير من اللبنانيين العودة هذه المرة إذ بدأوا بناء حياتهم من الصفر[8].

---

[7] الخليج، لبنان والاستعصاء السياسي، ٢٣ أبريل ٢٠٢١ ، https://bit.ly/3yFs8ib

[8] النهار، ***الأزمة اللبنانية بالأرقام... ما مدى سوء الوضع الاقتصادي؟***، ٢٣ يناير ٢٠٢٢، https://bit.ly/3IClo9y

ثانياً: تداعيات جائحة كورونا على الهدف الرابع "التعليم الجيد" في دول النزاع

يجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن ضمان حق الطفل في التعليم في مناطق النزاعات دون حماية التعليم نفسه. بوسع التعليم أن يكون منقذاً للحياة. وعندما يكون الأطفال غير ملتحقين بالمدارس فإنهم يصبحون هدفاً سهلاً للإساءات والاستغلال والتجنيد في القوات والجماعات المسلحة. وينبغي أن توفر المدرسة مكاناً آمناً يمكن أن يتمتع فيه الأطفال بالحماية من التهديدات والأزمات. ويُعد ذلك خطوة حاسمة أيضاً لكسر حلقة الأزمة وتقليص احتمالية نشوء نزاعات مستقبلية.

وقد أثرت الأزمات والأوضاع غير المستقرة بالإضافة إلى كوفيد -١٩ على تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة والمرتبط بتحقيق التعليم الجيد؛ يتضمن الهدف الرابع **غاية ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد**، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠، وهما ما كان صعب تحقيقه في دول النزاع.

أ. جمهورية الكونغو الديمقراطية:

ففي **دولة الكونغو الديمقراطية** وبسبب الجائحة؛ فيجدر الإشارة إلى أن الدستور الكونغولي قد نص على حق كل فرد في تلقي التعليم عن طريق التعليم الوطني الذي يتألف من مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة معتمدة، كما ينص الدستور على أن التعليم الابتدائي إجباري ومجاني في المؤسسات العامة[9].

وفي الواقع خطت الحكومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوات كبيرة نحو إتاحة التعليم الابتدائي للجميع على مدى العقود القليلة الماضية، وارتفع معدل الحضور الصافي من ٥٢٪ في عام ٢٠٠١ إلى ٧٨٪ في عام ٢٠١٨، **لكن ٧.٦ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ عامًا لا يزالون خارج المدرسة**، ومعدل الحضانة للأطفال من سن ٣-٥ سنوات ٥٪ فقط.

ويعتبر هذا المستوى منخفضًا جدًا نظرًا للفوائد التي يمكن أن تجلبها مرحلة ما قبل المدرسة للأطفال الصغار من حيث تحسين الالتحاق بالمدارس الابتدائية والتنمية المعرفية والاجتماعية المبكرة، علاوة على ذلك فإن معدلات الرسوب والتسرب في المرحلة الابتدائية تؤثر بلا شك على المرحلة الثانوية.

غير أن قطاع التعليم العام يواجه العديد من الصعوبات منها استنفاد طاقة الاستيعاب وتردي البنية الأساسية، وعدم استجابة التدريب المقدم لاحتياجات المتعلمين

[9] UNICEF- Education- Every child has the right to go to school and learn .https://www.unicef.org/education

والمجتمع ككل. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يوجد **أربعة ملايين طفل غير ملتحقين بالمدرسة**، ويُعزى ذلك بصفة أساسية إلى أن الأسر لا تستطيع تحمل رسوم الدراسة، ومن جانبها وفرت الحكومة التعليم الأساسي المجاني، وأدخلت زيادات في رواتب المعلمين إلا أنه هناك حاجة إلى تدابير مالية قابلة للتطبيق ومستدامة وقد أُصدر مرسوما للتعليم المجاني في بداية العام الدراسي سبتمبر ٢٠١٩ وتقدر تكلفة التعليم المجاني بنحو ٢,٦٤ مليار دولار سنويًا وهو أمر ضخم بالنسبة لميزانية الكونغو الديمقراطية.[١٠]

وعندما أغلقت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية جميع المدارس في مارس ٢٠٢٠ بسبب جائحةCOVID-19، عطلت تعليم ٢٧ مليون طفل (١٢.٩ مليون فتاة)، وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٦ ملايين طفل ومراهق في سن الدراسة (٣.٢ مليون فتاة) كانوا خارج المدرسة قبل انتشار الوباء.

وفي ديسمبر ٢٠٢٠ وبعد إعادة فتح المدارس حدث انخفاض عام في عدد الأطفال (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٧ عامًا) الذين عادوا إلى المدرسة الثانوية في غوما في أكتوبر ٢٠٢٠ مقارنة بأكتوبر ٢٠١٩ (جميع أنواع المدارس مجتمعة).

وتم تحديد ذلك بوضوح في المدارس الثانوية الخاصة، والتي شهدت انخفاضًا كبيرًا في الحضور خلال هذه الفترة حيث انخفض عدد حضور البنين بنسبة ١٨.٧٪ وانخفاض حضور الفتيات بنسبة ٢٤.١٪، ومع ذلك شهدت المدارس الثانوية العامة في غوما زيادة طفيفة في حضور كل من الأولاد والبنات بنسبة ٢٪ للأولاد، و٦.٨٪ للبنات.

وقامت العديد من المدارس بزيادة الرسوم في بداية العام الدراسي الجديد في أكتوبر لتعويض الإيرادات المفقودة في الفترة التي كانت فيها المدراس مغلقة، أدى ذلك إلى اضطرار العديد من الآباء إلى نقل أطفالهم إلى مدارس عامة بسبب التكلفة المادية، وحدث انخفاض في الدخل للعديد من معلمي المدارس الخاصة بسبب إخراج الآباء لأطفالهم من المدراس[11].

وعن غاية **بناء المرافق التعليمية ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة**، ازداد عدد المدارس الخاصة في جمهورية الكونغو الديموقراطية في السنوات الأخيرة استجابة للطلب المتزايد من السكان والقدرة المحدودة للحكومة على الاستجابة من خلال توفير بدائل مستدامة تديرها الدولة، والعديد من هذه

[١٠] استطلاع رأي نفذته U-REPORT عبر الهاتف المحمول في جميع المقاطعات في فبراير ٢٠٢١.
[11] مرجع سابق

المدارس الخاصة غير مرخصة، ولا تلبي المعايير التعليمية التي حددتها الحكومة الكونغولية، وتفتقر إلى المعدات والبنية التحتية لاستيعاب العدد المتزايد من الطلاب[12].

كذلك قامت العديد من الأسر بنقل أطفالهم إلى مدارس مختلفة بسبب الاكتظاظ في المدارس العامة، وما يرتبط به من انخفاض ملحوظ في جودة التدريس، وقد يكون للعائلات ذات الدخل المنخفض بسبب تدابير الاستجابة لـ COVID-19 خيارًا محدودًا بإخراج أطفالهم من المدارس الخاصة بسبب الكلفة العالية، وتسريب الأبناء من التعليم العام بسبب رداءة جودة التعليم العام والاكتظاظ في الفصول.

ومنذ بداية تفشي COVID-19، أصبح الآباء يعتمدون بشكل متزايد على أطفالهم لدعم الأسرة مالياً (الأطفال في سن المدرسة الابتدائية والثانوية)، و٥٢٪ من أولياء الأمور تباعا لآثار COVID-19، يعتمدوا على الأطفال في ست مقاطعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أغسطس ٢٠٢٠، وأكد بعض الطلاب في ماسيسي وغوما في ديسمبر ٢٠٢٠ إنهم يفضلون مواصلة العمل وكسب المال لأنفسهم وعائلاتهم بدلاً من العودة إلى المدرسة[13].

فيما **يرتبط بغاية القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص للفئات الضعيفة**: ففي رصد الوضع في أكتوبر ٢٠٢٠ عن طريق معلمي ومديري المدارس الثانوية في تنجانيقا وفي جنوب كيفو الذين أبلغوا عن انخفاض **في الحضور أشاروا إلى أن السبب الرئيسي لعدم عودة الفتيات المراهقات** إلى المدرسة هو أنهن تزوجن خلال فترة الإغلاق، وتشير الإحصائيات إلى أنه في ريف إيتوري السن النموذجي للزواج هو ١٢ أو ١٣ عامًا.

وعن غاية **الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين وتوفير الدخول المناسبة لهم**، فقد أثر الوضع السياسي غير المستقر وانتشار الجائحة وما نتج عنه من إغلاق المدارس على أن ٦٧٪ من المعلمين الذين لم يتمكنوا من العمل أنهم يعانون من انخفاض الدخل، وبالتالي عدم القدرة على إعالة أسرهم.[14]

ب. أفغانستان

وفي **أفغانستان**: تعرض التعليم للدمار منذ أكثر من ثلاثة عقود من الصراع المستمر، وبالنسبة للعديد من أطفال البلاد، لا يزال إكمال المدرسة الابتدائية حلما بعيد المنال - خاصة في المناطق الريفية وبالنسبة للفتيات - على الرغم من التقدم الأخير في رفع معدلات

[12] البنك الدولي يطلق مبادرة للتصدي لتحديات تمويل التعليم، البنك الدولي، ٢٠١٩/١٢/١١.

[13] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة ١٥ (ألف) من مرفق قرار لجنة حقوق الإنسان ١/٥، جمهورية الكونغو الديموقراطية.

[14] SOCIAL SCIENCES ANALYTICS CELL (CASS), COVID-19 SCHOOL CLOSURES IN THE DRC: IMPACT ON THE HEALTH, PROTECTION AND EDUCATION OF CHILDREN AND YOUTH. https://bit.ly/3uPEC5T

الالتحاق بالمدارس، ويقدر أن ٣.٧ مليون طفل خارج المدرسة في أفغانستان - ٦٠٪ منهم من الفتيات.

بالنسبة إلى غاية **بناء المرافق التعليمية ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة،** يعتبر النقص في المدارس وعدم كفاية وسائل النقل من العقبات الرئيسية أمام التعليم - فالمشي الطويل إلى المدرسة يعني قلة عدد الأطفال الذين يذهبون. كما أن الحواجز الجغرافية، خاصة في المناطق الجبلية، تجعل من الصعب على الأطفال الوصول إلى الفصول الدراسية. بالإضافة أيضا تؤثر الأزمات الاجتماعية والسياسية والإنسانية التي تواجهها أفغانستان بشكل خطير على نظام التعليم الهش. تؤدي الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل والانهيارات الأرضية إلى تفاقم الوضع لجميع الأطفال. [١٥] تثير هذه العوامل مخاوف الوالدين بشأن السلامة ويمكن أن تمنعهم من إرسال أطفالهم إلى المدارس. [١٦]

وبمجرد أن ينجح الأطفال في ذلك، غالبًا ما يتلقون جودة تعليم أقل لأن ٤٨ في المائة فقط من معلميهم لديهم الحد الأدنى من المؤهلات الأكاديمية (ما يعادل درجة الزمالة). وهو ما يتعارض مع غاية **الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين.**

وبالنسبة للغاية **الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين**، كانت أفغانستان دائمًا بؤرة لعدم المساواة بين الجنسين في جوانب مختلفة. على وجه الخصوص، تواجه النساء والفتيات عقبات مختلفة في التعليم. على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين قطاع التعليم في العقد الماضي، لا يزال وضع تعليم الإناث يبعث على الأسى. لا يزال هناك طريق طويل لنقطعه في تحسين التعليم، ولا سيما تعليم الإناث ويعد وصول المرأة للتعليم العالي إحدى القضايا ذات اهتمام خاص، حيث تم إصدار قرار من طالبان ينص على حرمان البنات والفتيات من تلقي التعليم الثانوي.[17]

أما بالنسبة **للغاية المتعلقة بتحسين جودة التعليم،** تُعد أفغانستان إحدى الدول التي تمر بصعوبات في مجالات عديدة منها مجال التعليم، مما له تأثيرات سلبية كثيرة على حركة التنمية في البلد. مع حصول تطورات ملحوظة في قطاع التربية والتعليم إلا أن جودة النظام التعليمي مازالت تشكل تحديا كبيرا بالبلد. تفتقد المدارس إلى التسهيلات اللازمة والجودة المطابقة للمعايير المُعتمدة عالميًا.[18]

[15] Unicef, Education, https://uni.cf/3nKQ1jm
[16] https://bit.ly/3yO0jpj Scientific Research, 2015,Education,
[17] United Nation, Education, https://bit.ly/3bZU7lj

[18] مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، التعليم، https://bit.ly/3AByqC7

وعن غاية ضمان أن **يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد**، أدى إغلاق المدارس إلى إبقاء حوالي ٩٠ في المائة من جميع الطلاب خارج التعليم، وقد كشف الوصول إلى التعلم المنزلي عن التأثير غير المتناسب الذي يمكن أن تحدثه الأزمات العالمية على الأطفال المحرومين والضعفاء وأسرهم. [١٩]

واجه وزارة التعليم الأفغانية المهمة الضخمة المتمثلة في توفير التعليم **لأكثر من ٩ ملايين** متعلم خلال إغلاق المدارس بسبب فيروس كورونا. للسيطرة على انتشار الفيروس والحد منه، قررت وزارة التربية والتعليم، بالتشاور مع الحكومة، عدم بدء العام الدراسي الجديد في ٢٣ مارس ٢٠٢٠. كما قررت الحكومة إغلاق جميع مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة. كانت الإغلاقات الأولية لأكثر من شهر (١٤ مارس - ١٧ أبريل)، وتم تمديدها بعد ذلك لشهر آخر حتى نهاية مايو. فقد دفع تفشي مرض كوفيد -١٩ بأفغانستان فجأة إلى عالم التعلم الرقمي عن بعد. [٢٠]

ت. أوكرانيا

في أوكرانيا: أثر الوباء العالمي COVID-19 على الحياة في أوكرانيا، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى في العالم. ولكن استطاعت أوكرانيا التعامل مع الجائحة والحد من تأثيراتها السلبية على التعليم، ففي حين تم الإعلان عن الحجر الصحي في الفترة من ١٧ مارس حتى ١١ مايو ٢٠٢٠، اضطرت الكثير من المؤسسات العامة والشركات الخاصة إلى إدخال استراتيجيات جديدة للبقاء على قيد الحياة في فترة الانكماش. وفي ذلك الإطار طور مجلس الوزراء الأوكراني موقعًا ثنائي اللغة على شبكة الإنترنت باللغتين الأوكرانية والإنجليزية لاطلاع جمهور أوسع على الوضع قيد التطوير، فضلاً عن التدابير الوقائية والتقييدية في أوكرانيا في الاستجابة لوباء COVID-19.

كما تم دعم التدريس والتعلم من خلال تقنيات التعلم عن بعد، من خلال العديد من منصات التعلم الإلكتروني، حيث ساهمت مشاريع H2020 بشكل كبير في الانتقال السلس إلى أوضاع التعلم عن بعد وتبادل الموارد التعليمية المفتوحة. وقد أكدت مؤسسات التعليم العالي إلى أن الطلاب قادرون على التعامل مع التعلم عن بعد. ومع ذلك، مع مواجه عدد كبير من الطلاب مشاكل في الوصول إلى الإنترنت في المنزل، **وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية** [٢١].

[19] Afghan aid, Education https://bit.ly/3AvCkMQ
[20] Ukfiet, Education, https://bit.ly/3uyHl3w
[21] Supporthere, Ukrainian Higher Education responds to the COVID-19 challenges, https://supporthere.org/news/ukrainian-higher-education-responds

لكن وخلال الأزمة الأوكرانية الأخيرة وهجمات روسيا على أوكرانيا، فقد تضرر قطاع التعليم بشكل وخيم، بالنسبة إلى غاية **بناء المرافق التعليمية ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة،** لم يتم توفيرها في أوكرانيا بسبب الأزمة، حيث هددت الهجمات على المدارس في أوكرانيا حياة ومستقبل ٧.٥ مليون طفل في البلاد مع مقتل ما يصل إلى ١٠ أطفال في القتال وقصف المنشآت التعليمية في جميع أنحاء البلاد. كما أدى الصراع في شرق أوكرانيا إلى تدمير أكثر من ٧٥٠ مدرسة أو إلحاق الضرر بها أو فرض إغلاقها، مما أدى إلى تعطيل الوصول إلى التعليم لآلاف الأطفال، مع خوف الكثيرين من الحضور والانزعاج من وجود الجنود المسلحين في مدارسهم وحولها.

وعن غاية توفير البيئة المناسبة للمعلين المؤهلين وتوفير دخولهم، فلم تكن هناك رفاهية اختيار المعلمين الكفء بالأساسي حيث تعرض المعلمين إلى القتل، على سبيل المثال قتل مدرسان عندما أصاب صاروخ مدرسة في جورلوفكا بشرق أوكرانيا، كانت روضة أطفال ودار أيتام من بين المباني التي تضررت في هجمات في مدينة أوختيركا شمال شرق البلاد، مع مقتل فتاة تبلغ من العمر سبع سنوات من بين القتلى الستة.

أغلقت المدارس في شرق أوكرانيا في ٢١ فبراير ٢٠٢٢ مع تصاعد الأعمال العدائية، مما ترك ما يُقدر بـ ٣٥٠ ألف طفل دون الحصول على التعليم. تم إغلاق بعض المدارس في مناطق أخرى من أوكرانيا بسبب جائحة COVID-19 لكن البعض الآخر ظل مفتوحًا، مع تقارير تفيد بأن بعض الآباء يرسلون أطفالهم وهم يرتدون ملصقات تشير إلى فصيلة دمهم لأنهم يخشون على سلامتهم.[٢٢]

وعن غاية **ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد،** والتي لم تتحقق، حيث أدت الحرب إلى فرار أكثر من ٦ ملايين أوكراني إلى البلدان المجاورة، وهذا يشمل ما يقرب من ٦٦٥٠٠٠ طالب (١٦٪ من إجمالي عدد الطلاب المسجلين) وأكثر من ٢٥٠٠٠ معلم (٦٪ من إجمالي المعلمين في الدولة). كما نزح ٨ ملايين أوكراني داخليًا، وأكثر من ٧٤٪ من النازحين لديهم أطفال داخل أسرهم، وكان للنزوح تأثير كبير على تقديم خدمات التعليم، إلى جانب الأضرار والتدمير الذي لحق بالمرافق التعليمية، وفي الواقع تضررت ١٦٣٥ مدرسة وجامعة (٥ ٪ من الإجمالي) من الحرب وتم تدمير ١٢٦.[٢٣]

[22] Save the Children, Ukraine: Attacks on schools endangering children's lives and futures, 27 February 2022, https://bit.ly/3O9LQbR

[23] World Bank, Education: Impact of the War in Ukraine (May 2022), 21 Jun 2022, https://bit.ly/3o1nG8P

ث. لبنان

وفي لبنان: في ظل الأزمة الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها البلاد، فقد أثرت الأزمة على اتجاه ٦ من كل ١٠ شباب وشابات في لبنان إلى تخفيض الإنفاق على التعليم في سبيل شراء المستلزمات الأساسية من غذاء ودواء ومواد أساسية أخرى. وانقطع ٣ من كل ١٠ عن التعليم كليا.

فعن غاية **توفير البيئة المناسبة للمعلين المؤهلين وتوفير دخولهم،** فلم تحقق في لبنان بسبب تدنِّي قيمة رواتب المعلمين في القطاع الرسمي وكانت تقدَّر قبل الأزمة بـ ١٥٥٦ دولارا سنويًّا لمعلم الصفوف الأساسية، و٢٤٢٨ دولارا لمعلم الصفوف المتوسطة والثانوية، ومع الانهيار الحالي تراجعت قيمة الرواتب الى ١٢٠ و١٥٠ دولارا شهريًا. وهجرة المعلمين والمعلمات، خلال العام ٢٠٢٢، إلى دول الخليج العربي وأستراليا.[٢٤]

وعن غاية **ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد،** فقد سجّل نظام التعليم اللبناني ما يقرب من ١.٢٥ مليون طالب، منهم ٦٠٪ يدرسون في مدارس خاصة (وزارة التربية والتعليم العالي ٢٠٢١). يتلقى قطاع المدارس الخاصة حوالي ٢٥ في المائة من التمويل العام، ومع ذلك فهو يخضع للحد الأدنى من التنظيم وضمان الجودة. يقع عبء التعليم في لبنان على كاهل الوالدين. يدفعون مجتمعة ١.٥ مليار دولار أمريكي سنويًا، حيث تدفع الحكومة ١.٢ مليار دولار أمريكي سنويًا ٣ معدلات إتمام الدراسة في المدارس الابتدائية (٧٨ بالمائة) والإعدادية (٥٩ بالمائة) آخذة في الانخفاض.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إتمام الدراسة غير متكافئ إلى حد كبير بين المجموعات الاقتصادية، حيث يكمل نصف الأطفال في سن ١٨ عامًا من أقل النسب الاقتصادية المدرسة. معدل الأطفال خارج المدرسة في سن المدرسة الابتدائية والثانوية مرتفع للغاية (٢١٪)

وعن ضمان أن **يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة** والحساب بحلول عام ٢٠٣٠، ففي لُبنان ثلثي الطلاب اللبنانيين لا يحققون معرفة القراءة والكتابة الأساسية، وهي نسبة منخفضة جدًا وفقًا للمعايير الدولية، وقد تُرجمت محدودية التعلم الذي تحقق في قطاع تعليم غير فعال وغير منصف والأزمات الأخيرة في عدم تطابق المهارات واحتياجات سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.

ويعمل ٣٢٪ من الشباب العاملين في وظائف تتطلب مؤهلات أقل من مستواهم التعليمي أي أنهم متعلمين أكثر من اللازم. يرتبط عدم تطابق المهارات بشكل مباشر بجودة التعليم

[٢٤] سكاي نيوز عربية، أزمة لبنان تهدد مصير مليون طالب في مهب الريح، ١٥ أغسطس ٢٠٢١، https://bit.ly/3RNijb1

العالي، وهو قطاع غير منظم حاليًا لمعايير الجودة التي من شأنها ضمان نقل التعليم الجيد والمهارات المطلوبة.

كما وضعت عوامل الاقتصاد الكلي الأخيرة ضغوطًا إضافية على النظام، مثل الزيادة في رواتب المعلمين لحساب التضخم، والزيادات المحتملة في الرسوم الدراسية، وانخفاض الأمن الوظيفي لمديري التعليم والمعلمين - جميع العوامل التي تحد من جودة التعليم. في بيروت، الذي حدث قبل أسابيع قليلة من بداية العام الدراسي، وفي أعقاب عام سابق مزعج بالفعل مع إغلاق المدارس الممتد، إضافة إلى التحديات التي أثرت على المؤسسات والطلاب بالفعل؛ فقد أدى إلى تفاقم قيود الموارد، لأن التمويل سيتعين تخصيصه لمرحلة إعادة الإعمار وإعادة التأهيل الطارئة[٢٥]

كان الإنفاق الحكومي على التعليم غير كافٍ، حيث بلغ أقل من ٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، وهو أقل بكثير من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ ٤.٤ في المئة، وبين الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المحور الثالث: تحديات وعراقيل عديدة أمام تحقيق الهدف ٤ في دول النزاع

من أبرز التحديات التي طرحها فيروس كورونا في دول النزاع في السنوات الأخيرة هو عندما تم غلق المدارس واتجهت الدول إلى التعلم الرقمي فإن البنية التحتية التكنولوجية، وخاصة الإنترنت، كانت ليست على المستوى الذي يمكن أن يدعم التعليم عن بعد والتعليم الرقمي على المستوى الوطني، وقد برز هذا التحدي بشكل واضح في عدد من دول محل الدراسة، ويجدر الإشارة إلى أن العديد من البلدان الأخرى في العالم تكافح أيضًا مع قضايا مماثلة، ويتضاعف هذا التحدي بشكل أكبر في دول النزاع التي تعاني من هشاشة البنى التحتية، خاصة في مناطق الصراع المشتعلة. يمكن استعراض أبرز تلك التحديات على النحو التالي.

أ. أفغانستان

يمنع الفقر والاقتصاد الضعيف الطلاب من الوصول إلى التكنولوجيا المحدودة المتاحة في أفغانستان. ويتأثر الوصول الشخصي إلى الإنترنت بشكل أكبر حسب الجنس، والجغرافيا، والعمر والتعليم. العديد من العائلات لا تمتلك حتى كهرباء أو جهاز تلفزيون، وعن جهاز كمبيوتر وإنترنت وهواتف ذكية مناسبة للتعليم.

كما أن الغالبية العظمى من الأسر ليس لديها معرفة أساسية بنظام التعليم. بالنسبة لهم، فإن أجهزة الكمبيوتر والإنترنت والتعلم عن بعد لم يسمع بها أحد. كل أملهم

[25] World bank, Foundations for BUILDING FORWARD BETTER. https://bit.ly/3yKNP0B

واعتمادهم على المدرسة والمعلم والكتاب المدرسي، وفي غيابه لا يعرفون حتى كيف يساعدون أطفالهم.

وأيضا من ضمن التحديات، نقص المياه والصرف الصحي ومرافق النظافة عبر المدارس يعوق قدرتها، لاتباع إرشادات وزارة الصحة العامة الخاصة بالفيروس ولا يستطيع الأطفال الاستفادة من الدعم غير التعليمي الذي يتلقونه داخل المدارس، مثل الوجبات الخفيفة، والمكملات المعدنية، والدعم النفسي، والاجتماعي.

ب. الكونغو الديمقراطية

تماشيًا مع التحديات في أفغانستان، لم تختلف كثيرًا عن التحديات التي عرقلة تحقيق الهدف ٤ في **الكونغو الديمقراطية،** وهو ما ينم عن تشابه نتائج النزاع وتأثيره على قطاع التعليم في الدول المختلفة، بغض النظر عن أسبابها. فقد واجه الوضع التعليمي منذ عام ٢٠٢٠ في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديدًا عدة معوقات وترتبط باحتياجات حماية الطفل، ومنها تداعيات تطبيق سياسة جديدة للتعليم الابتدائي المجاني، حيث بسبب سوء التخطيط والإدارة تم استنفاد الموارد، دون وجود تقدمات ملحوظة على قطاع التعليم الكونغولي.

وبالطبع تسبب استمرار النزاع في عدة مقاطعات، في نزوح واسع النطاق للطلاب وعائلته، مما أثر على تدني معدلات الالتحاق بالمدارس، فضلًا عن الإغلاق القسري للمدارس على مستوى الدولة كإجراء احتواء.COVID-19

وأدت هذه العوامل إلى إجهاد نظام التعليم الذي كان يعاني بالفعل من نقص التمويل وتجاوز طاقته، مما أدى إلى معاناة الأطفال من أجل الحصول على تعليم جيد في جميع أنحاء البلاد، وخاصة في المنطقة الشرقية، حيث تضررت أربع مقاطعات من أصل ٢٦ مقاطعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (المقاطعات المتضررة من النزاع في شمال كيفو وجنوب كيفو وإيتوري وتنجانيقا). [٢٦]

ت. أوكرانيا

في **أوكرانيا؛** تمثل التحدي الأكبر أما تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في القصف الذي تعرضت له المؤسسات التعليمة، وأيضًا نزوح الأسر بسبب الحرب، حيث نزاح أكثر من ١٢ مليون شخص قسراً داخل البلاد وفي البلدان المجاورة، بما في ذلك ٤.٦ مليون طفل. فيما عانى ما مجموعه ١،٨٨٨ مؤسسة تعليمية من القصف، تم تدمير ١٨٠ منها

[26] Education & child protection challenges in Eastern DRC: Impact of COVID-19, conflict and policy reform: Thematic series on education – October 2020, OCHA Services https://bit.ly/3O4MhUE

بالكامل، وكان من بين المتضررين ٧.٥ مليون طفل و١.٥ مليون شاب وأكثر من ٧٠.٠٠٠ طالب دولي كانوا يتعلمون في أوكرانيا قبل الحرب.[٢٧]

ث. لبنان

عن لُبنان؛ فيتمثل التحدي الذي فاقمته جائحة كورونا، هو أن ٧٤٪ من سكان لبنان يعانون الفقر، وبالتالي لا شكّ أنّ أوّل حلّ يطرح هو التوجه الى التعليم الرسمي شبه المجاني. ولكن سياسات إهمال قطاع التربية على مدى سنوات في لبنان، وغياب الرقابة على المدارس الرسمية خصوصاً في البلدات النائية، وضعت التعليم الرسميّ في مراتب متأخرّة، بل خارج المنافسة بين أهم المدارس ومستويات التعليم في لبنان.

وتكمن المشكلة الحقيقية والأساسية في لجوء الأهل إلى تسجيل أولادهم في المدارس الخاصة بدلاً من المدارس الرسمية ليتمكنوا من الحصول على مستوى تعليمٍ جيد مقابل رسوم عالية جدّا تطلبها تلك المدارس. وفقد الأهل ثقتهم في معظم المدارس الرسمية بسبب ازدحام الفصول الدراسية والإهمال وعدم قيام وزارة التعليم بأي محاولة لتحسين ظروف التعلم فيها من خلال توفير المزيد من الموارد مثل مواقع على الإنترنت تتيح للأهل متابعة تعليم أولادهم واللوحات الذكية وهكذا.

وعلى الرغم من أنّ المدراس الرسمية منتشرة في الأراضي اللبنانية كافة، ولكن سوء الإدارة وتراجع التجهيزات وتهالك البنى التحتية وغياب المناهج المستحدثة في التعليم واللغات والمناهج الأجنبية (دخول التكنولوجيا والتجهيزات الحديثة)، كلّها عوامل أفقدت المواطن اللبنانيّ ثقته بالتعليم الرسمي، رغم الكفاءات العالية التي يتمتّع بها مدرّسو المدارس الرسمية.[٢٨]

الجدير بالذكر أن نظام التعليم اللبناني عفي عليه الزمن وبحاجة ماسة للإصلاح، إذ إنه ما زال يعتمد على طرق التدريس القديمة. وليس لدى الفصول الدراسية في معظم المدارس اتصال بالإنترنت ولا طرق تفاعلية للتدريس والتعلّم.[٢٩]

كما أثبت التعليم عن بعد عدم فعاليته وسط هذه الفوضى. فنظرًا للوضع المالي الراهن، لم تكن جميع العائلات قادرة على تحمل رسوم خدمة الإنترنت التي تعد في لبنان من بين أغلى الأسعار في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لا تستطيع كل أسرة شراء جهاز كمبيوتر أو حاسوب محمول. ويجب الأخذ بعين الاعتبار انقطاع التيار الكهربائي لفترة طويلة من اليوم وهو أمر يشتهر به لبنان.

---

[27] Unesco, ensuring teaching and learning continues in Ukraine, June 8, 2022, https://bit.ly/3AXX8wV

[٢٨] النهار، التعليم بين التحدّيات الاقتصاديّة وغياب الدولة! هويّة لبنان على المحكّ، ١١ أكتوبر ٢٠٢٢، https://bit.ly/3ASDMZO

[٢٩] المجلة العربية، مشاكل لبنان التعليمية بين أزمة كورونا... والحرمان المالي، ١٧ يوليو ٢٠٢٢، https://bit.ly/3z5Htdt

وبالتأكيد لم يتم تدريب معظم الأساتذة على أساليب التعليم عن بعد ولم يحصلوا على أي مساعدة أو توجيه من وزارة التربية والتعليم التي تركتهم يخوضون هذه المعركة وحدهم. وأثبت التعليم عن بعد أنه غير موثوق به أيضًا، إذ صحح أحد الأساتذة ٢٠ اختبارًا منسوخًا. ولجأ بعض الطلاب الآخرين إلى الغش خلال الامتحان أو الواجب المدرسي عن طريق طلب المساعدة من أحد أفراد العائلة لكتابة إجابات صحيحة.[٣٠]

الخاتمة والتوصيات:

وفقًا لما أشار إليه الأمين العام لأمم المتحدة بأن الأطفال والشباب في مناطق النزاع يعدّون في غمرة المعركة التي يخوضها العالم لاحتواء جائحة كوفيد-١٩، وهم من الفئات الأكثر عرضة للخطر جرّاء الآثار الوخيمة المترتبة على هذه الجائحة، ولذلك يجب أن يتم توفير بيئة آمنة للأطفال وخالية من المخاطر كي يكتسبوا المعارف والمهارات التي يحتاجونها في المستقبل.

وفي ذلك الإطار؛ تتقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بمجموعة من التوصيات التي يمكن الأخذ بها على النحو الاتي:

أولًا: توصي مؤسسة ماعت الحكومة الحالية في أفغانستان الحكومة بأهمية زيادة عدد المدارس وتضمين أعداد أكبر في التعليم الرسمي، وتوفير وسائل الموصلات لأنها تشكل عائق من العوائق الرئيسة في تلقي التعليم للأطفال نظرا لقلة المدارس وصعوبة الوصول إليها.

ثانيًا: تطالب مؤسسة ماعت المنظمات الدولية المعنية بحقوق المرأة في التعليم بالضغط على حركة طالبان للتراجع عن القرار الصادر بشأن منع الفتيات من تلقى التعليم العالي حيث أن النساء يواجهون صعوبة شديدة في تلقى تعلمهم، وهو ما يتعارض مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة.

ثالثًا: توصي مؤسسة ماعت الحكومة الحالية في لبنان بضرورة الدمج ما بين تحقيق الهدف ٤ والهدف ١٧ وتخصيص الموارد المحلية من أجل تطوير قطاع التعليم، وتحسين التعليم الرسمي وخدماته وإعادة الثقة به، وكما تنادي وزارة التربية والتعليم في لبنان بإصدار استراتيجية لإصلاح قطاع التعليم بما يتماشى مع غايات الهدف ٤.

رابعًا: تدعو ماعت الجهات المانحة الدولية بزيادة البرامج الخاصة بالتعليم في الكونغو الديمقراطية، وتشجيع الحكومة الحالية على إصدار برامج وطنية لإصلاح قطاع التعليم بما يتماشى مع تحقيق الهدف ٤.

[٣٠] المرجع السابق

خامسًا: تنادي ماعت المؤسسات المعنية بتحسين وضع التعليم في مناطق النزاع بالتعاون معًا من أجل تجميع البيانات التي من شأنها تحديد وضع قطاع التعليم في الكونغو الديمقراطية، بهدف تحديد حجم المشكلة الحالية وتقديم تلك البيانات للجهات المانحة الدولية المعنية بدعم برامج واستراتيجيات التعليم.

سادسًا: تؤكد ماعت على ضرورة دعم تعليم الأطفال في مناطق النزاع، بتوجيه اهتمامها نحو وضع الأطفال وتعليمهم في أوكرانيا بشكل خاص، والدعوة لتقديم مساعدات مالية لإصلاح المدارس والمؤسسات التعليمة المتضررة بسبب الهجمات الروسية.

سابعًا: توصي مؤسسة ماعت منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة العاملين في مجال التنمية المستدامة بتوحيد جهودهم من أجل إيجاد اقتراحات وحلول لتحسين وضع تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة في مناطق النزاع، وإيلاء مزيد من الاهتمام لفئات المهمشة. وتأكيد حرص كافة الحكومات على الالتزام بالاتفاقيات الدولية لحماية الأطفال بجانب البرتوكولات المُكملة له.